

الملاحق

ملحق رقم (١)

**تقرير لجنة الشؤون المالية
والاقتصادية بخصوص البيانات
المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١
ديسمبر ٢٠١٣م لمجلس الشورى،
والتي تم تدقيقها من قبل ديوان
الرقابة المالية والإدارية.**

التاريخ: ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤م

**التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية حول البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، والتي تم
تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.**

دور الانعقاد العادي الأول – الفصل التشريعي الرابع

مقدمة:

بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م، وبموجب الخطاب رقم (١٢) ص ل م ق / ف
٤ د ١)، وبناءً على قرار مكتب المجلس في اجتماعه الثاني المنعقدة بتاريخ ٢١
ديسمبر ٢٠١٤م، بخصوص إعادة النظر في مشروعات القوانين والمراسيم
بقوانين والتي أعدت تقاريرها من قبل اللجنة السابقة خلال الفصل التشريعي
الثالث؛ فقد أرسل صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس
الشورى إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تقرير لجنة الشؤون المالية
والاقتصادية السابقة بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١
ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، والتي تم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة
المالية والإدارية، لمناقشته ودراسته وإعداد تقرير بشأنه متضمنًا رأي اللجنة
لعرضه على المجلس الموقر.

أولاً: إجراءات اللجنة:

١- تدارست اللجنة البيانات المالية – أنفة الذكر – في الاجتماعات التالية:

| الرقم | الاجتماع | التاريخ |
|-------|----------|----------------|
| ١ | الثاني | ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤ |
| | الثالث | ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ |

٢- اطلعت اللجنة أثناء دراستها للبيانات المالية للمجلس موضوع البحث والدراسة على الوثائق المتعلقة بها والتي اشتملت على ما يلي:
- تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية السابقة بشأن البيانات المالية (مرفق) والمتضمن:

- البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، والتي تم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- رأي المستشار الاقتصادي والمالي بالمجلس.
- رأي الأمانة العامة للمجلس.

٣- وبناء على دعوة من اللجنة ، شارك في الاجتماع الثالث للجنة مسؤولون وممثلون عن الأمانة العامة للمجلس حيث حضر كل من :

- سعادة الأستاذ عبدالجليل إبراهيم آل طريف الأمين العام للمجلس.
- الدكتور محمد عبدالله الديلمي المستشار القانوني لشؤون اللجان.
- الدكتور جعفر محمد الصائغ المستشار الاقتصادي لشؤون اللجان.
- السيدة كريمة محمد العباسي مدير إدارة الموارد البشرية والمالية.

- السيد حسين علي الحايكي رئيس الشؤون المالية

- وتولى أمانة سر اللجنة السيد محمد رضي محمد.

ثانياً- رأي الأمانة العامة:

بين ممثلو الأمانة العامة بالمجلس التزام الأمانة العامة بدراسة ملاحظات السابقة لديوان الرقابة المالية والإدارية وملاحظات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية السابقة، وهذا ما أكد عليه الرأي المهني من قبل الديوان والذي أوضح أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من كل الجوانب الجوهرية المركز المالي لمجلس الشورى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ونتائج عملياته والتغيرات في التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأساس الاستحقاق.

كما بين ممثلو الأمانة العامة أن المجلس قد التزم ببنود ومواد لوائحه الداخلية (اللائحة المالية ولائحة شؤون الموظفين)، وأن تقرير الديوان لم يظهر حدوث تجاوزات أثرت على صحة الوضع المالي للمجلس، وقد أكدوا على تجاوب الأمانة العامة للمجلس مع كل المقترحات السابقة للديوان ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية السابقة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الالتزام، كما تم توضيح الأهداف التي في ضوئها رصدت أرقام الميزانية (مرفق عرض توضيحي مقدم من الأمانة العامة).

ثالثاً: رأي اللجنة:

تدارست اللجنة تقرير اللجنة السابقة بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، بعد إعادته إلى اللجنة بناءً على قرار مكتب المجلس في اجتماعه الثاني المنعقدة بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٤م،

بخصوص إعادة النظر في مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين والتي أعدت تقاريرها من قبل اللجنة السابقة خلال الفصل التشريعي الثالث.

وبعد تدارس الآراء والملاحظات التي أبدت من قبل السادة أعضاء اللجنة؛ خلصت اللجنة إلى الموافقة على تقرير اللجنة السابقة بشأن تقرير اللجنة السابقة بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، مع الإشادة بالمهنية والحرفية للأمانة العامة والتي أشاد بها تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي خلا من أي ملاحظات أو تجاوزات، وبحسن استغلال الموارد المتاحة في المجلس والذي انعكس إيجاباً في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية.

ترى اللجنة التنويه إلى الملاحظات التي سبق أن ذكرتها اللجنة السابقة في تقريرها، وهي على النحو التالي:

١. أهمية استمرار الأمانة العامة في بذل المزيد من التطوير وتنفيذ الخطط والبرامج التي وضعتها أثناء إعداد ميزانية المجلس، وذلك لغرض تحقيق الأهداف المرسومة، ومن ثم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
٢. الاهتمام بزيادة موظفي المجلس، حيث لاحظت اللجنة اقتصار التوظيف في العام ٢٠١٣م على موظفين اثنين فقط، رغم الحاجة الماسة إلى عدد أكبر من الموظفين.
٣. الاستمرار في زيادة ميزانية التدريب للأعوام القادمة، لرفع كفاءة القوى العاملة من خلال توفير فرص التدريب النوعي والمتخصص الداخلي والخارجي للموظفين بغية رفع مستوى الأداء وتحسين الخدمات والبحوث والاستشارات، وتوفير التجهيزات اللازمة لتطوير أداء عمل المجلس.
٤. العمل على سرعة استكمال مبنى مواقف السيارات "٣ طوابق" في الوقت المحدد له، والإسراع في تنفيذ مشروع إنشاء مبنى المكاتب الإدارية "٣ طوابق".

رابعاً- اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي:

إعمالاً لنص المادة (٣٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، اتفقت اللجنة على اختيار كل من:

- ١- الأستاذ رضا عبدالله فرج
 - ٢- الدكتور عبدالعزيز حسن أبل
- مقرراً أصلياً.
مقرراً احتياطياً.

خامساً- توصية اللجنة:

في ضوء المناقشات والآراء التي أبديت أثناء دراسة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، والتي تم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وبناءً على تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية غير المتحفظ، فإن اللجنة توصي بما يلي :

- إقرار البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لمجلس الشورى، والتي تم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ اللازم،،،

خالد حسين المسقطي

الدكتور عبدالعزيز حسن أبل

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية